

مستقبل القضية الفلسطينية: رؤية أرنولد توينبي عام ١٩٣٠

د. جمال محمود حجر
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

هذه محاولة من أرنولد توينبي لمناقشة أبعاد القضية الفلسطينية قبل أن تنشأ دولة إسرائيل على الأرض الفلسطينية بثمانية عشر عاماً، لمعرفة أبعادها المحلية والقومية والإقليمية والعالمية، والعمق الثقافي المحرك لأحداثها، ومسؤولية الدولة المنتدبة من هذا كله، في محاولة جريئة منه لاستشراف المستقبل ووضع الحلول المناسبة. وقد أصاب توينبي في كثير من توقعاته بشأن طبيعة القضية، وبشأن الحلول المناسبة، ولكن إرادة الأطراف المعنية (العرب واليهود) كانت أقوى من كل المحاولات التوفيقية التي تمت عن طريق بريطانيا أو عصبة الأمم، لأن تلك المحاولات كانت تصطدم بالطموحات القومية والثقافية للطرفين، فلم يرض أي من الطرفين بأي من الأطروحات التي قبلها الآخر، وكانت النتيجة أن عاشت المشكلة معنا إلى اليوم، لتؤكد أن مستوى الخلاف أعمق من أن نسبر غوره.

وفيما يلي طرح لجوانب من المحاضرة^(١) القيمة التي ألقاها أرنولد توينبي في المعهد الملكي للشؤون الدولية^(٢) في لندن في ٩ ديسمبر ١٩٣٠، بعنوان "الوضع الحالي في فلسطين"^(٣). وتحديدًا للمنهج الذي اتبعته هنا، فقد حرصت على أن أنقل أفكار توينبي بأمانة للقارئ، نظراً لما لهذه الأفكار من أهمية في استعراض مسيرة القضية الفلسطينية، وتصور الحلول الممكنة لها من خلال تلك الأوراق الصفراء، إذ ليس من المتوقع أن تبقى هذه القضية معلقة هكذا إلى الأبد، وربما نجد في تقليب الأوراق القديمة كنزاً يعين على وضع خريطة الطريق لعالم جديد. وسوف يلاحظ القارئ أن المتحدث بدرجة أساسية هنا هو توينبي، وأن دوري لم يتجاوز مهمة الربط بين الفقرات المنتقاه لمعالجة الموضوع، وإضافة بعض العبارات الشارحة أو

الموضحة، فضلا عن إضافة بعض الهوامش والإشارات المرجعية.

كان توينبي بسيطا وواضحا ونافذ الرؤية حين قال: لدينا صراع في فلسطين بين مجتمعين، اليهود والعرب. وبريطانيا معنية بهذا الصراع لأنها سلطة الانتداب المسؤولة أمام المجتمع الدولي عما يجري في دائرة مسؤولياتها في فلسطين. وقد يبدو الأمر بسيطا، وهو بالفعل كذلك مادام الأمر يجري في إطار الكلمات، ولكن الكلمات لا تجدى نفعاً في تفسير الإشكالية الغربية الخاصة بالمسألة الفلسطينية التي نواجهها. على هذا النحو وضع توينبي المسألة في إطارها العام بين أطرافها الثلاثة. ولكنه تدارك الموقف حين أشار إلى إطارها الصحيح حين بدأ يناقش التفاصيل موظفا منهجه في التحدي والاستجابة.

ففي إطار التبسيط مع الوضوح، شبّه توينبي ما يجري في فلسطين باصطدام ذرتين، فعلماء الفيزياء يقولون: عندما تصطدم ذرتان، فإن تأثير هذا الاصطدام لا ينحصر في المكان الذي حدث فيه وحسب، بل تنتشر الذبذبات الناتجة عنه في أرجاء الفضاء؛ فيتم استشعار الصدمة حيثما وصل تأثيرها. وبالتالي فإن تصادم ذرتين في نقطة ما يتجاوز كونه حدثاً محلياً، بل ويصعب فهمه من خلال المعطيات المحلية فقط. هذا التشبيه مناسب تماماً للإشكالية الإنسانية التي تجري في فلسطين ذلك البلد الصغير. فالصراع بين اليهود والعرب في فلسطين ليس مجرد شأن فلسطيني محلي، لأن العالم بأسره يشعر به. حتى مرتفعات اليمن القاسية والمعزولة في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية تشعر به.

فكيف يمكن أن يحدث الصراع في فلسطين هذه التأثيرات واسعة المدى؟ وما هو مصدر هذا القدر الكبير من الاهتمام والانفعال الإنساني الذي ينطلق من فلسطين؟ لا بد أن تكون هذه الطاقة صادرة من مكان ما. وتفسير الأمر ببساطة، هو أن هذه الطاقة الروحية التي تشع من فلسطين إلى جميع أنحاء العالم بصورة مدهشة لم تتولد في فلسطين ذاتها، ولكنها سرت أصلاً من أرجاء العالم إلى داخل فلسطين؛ ومنها انبعثت من جديد لتعود ببساطة إلى المصدر الذي جاءت منه أصلاً.

أما القوتان اللتان تتصارعان في فلسطين، فهما ليستا قوتين فلسطينيتين، بل هما قوتان عالميتان. وهذا غنى عن البيان في حالة اليهود؛ فالجماعة اليهودية طرف الصراع ليست ببساطة ذلك العدد من اليهود الذي يسكن فلسطين في الوقت الحالي، والذي يصل حتى الآن (١٩٣٠) إلى ما يقرب من ١٦٢ ألف نسمة؛ فالمجتمع اليهودي المعني بفلسطين هو المجتمع اليهودي في مختلف أنحاء العالم. فقد وعدت بريطانيا العظمى، وكذا عصبة الأمم بوطن قومي لليهود بصفة عامة في فلسطين. وهذا الوطن القومي اليهودي في فلسطين هو شأن مشروع لأي يهودي، أينما كان، حتى وإن كان يعيش في الصين أو بيرو، حتى وإن انتفت أية احتمالية بأن يذهب هو أو ذريته من بعده للعيش في فلسطين.

فكل يهودي في العالم يهتم بفلسطين بذات الكيفية التي يهتم بها كل روماني كاثوليكي بروما (وكل مسلم بمكة). ومن البديهي ألا يصبح كل روماني كاثوليكي من بيرو أو من الصين أحد قاطني مدينة الفاتيكان. وفي ذات الوقت، فالاهتمام بالمسألة الرومانية مشروع، وهو حقيقة أخلاقية أو سياسية ذات أهمية كبرى في الشؤون الدولية. ولا أحد يمكنه القول بأن الكاثوليك المعنيين بالمسألة الرومانية هم وحدهم كاثوليك مدينة الفاتيكان، أو كاثوليك الدولة البابوية في أقصى اتساع لها في الماضي. إذ إن أحد هذين الطرفين المرتبطين بالمسألة الرومانية هو الكنيسة الكاثوليكية عبر أنحاء العالم. وكذلك فإن أحد هذين الطرفين المرتبطين بالمسألة الفلسطينية هو المجتمع اليهودي عبر أنحاء العالم.

والطرف الآخر المعني بالمسألة الفلسطينية ليس هو الفلسطينيون وحدهم. ففي فلسطين لا يواجه يهود العالم ببساطة سكان فلسطين العرب البالغ عددهم ٧٧٥ ألفاً؛ فحدود فلسطين المعروفة لا تعنى شيئاً للعرب. والحدود بين الأقاليم الخاضعة للانتداب البريطاني أو الفرنسي، في مناطق السيادة السابقة للدولة العثمانية من آسيا، هي في نظر العرب حدود مصطنعة وتعسفية. إذ ينظر العرب إلى تلك الحدود، التي رسمتها بريطانيا وفرنسا في الأقاليم العثمانية سابقاً، تماماً مثلما كان ينظر البولنديون إلى الحدود التي رسمتها روسيا وبروسيا والنمسا عام ١٧٩٥ أو عام ١٨١٥^(٤) في

المقاطعات الخاصة بالجمهورية البولندية، فقد اعتبرها البولنديون تقسيماً لبولندا. وبذات الطريقة، اعتبر العرب الانتداب البريطاني والفرنسي تقسيماً لبلادهم، لقد فُرض عليهم هذا التقسيم ضد إرادتهم نتيجة للحرب (العالمية الأولى)، ولذا فقد أبوا بشدة الاعتراف بعدالة هذا التدبير أو شرعيته، واعتبروا أنه مناهض لصالحهم العام. وكانوا سيطيحون به في أية لحظة، إذا واتتهم الفرصة لذلك.

يسعى توينبي إلى مزيد من الوضوح، ويرى أن تحديد المصطلحات سبيل إلى ذلك، فيقول: لقد استخدمت لتوى مصطلح "بلاد العرب" Arabia وهو مصطلح يحتاج إلى تعريف، فقد كنت أستخدمها لتعني "شبه الجزيرة العربية" The Arabian Peninsula بالمعنى العام الشامل، وليس بالمعنى الضيق الذي يعني "جزيرة العرب"، أو "شبه جزيرة العرب"، أو "الجزيرة" الممتدة بين البحر المتوسط ونهرى (دجلة والفرات) أي بلاد الرافدين، وكذلك البلاد الممتدة ما بين البحر الأحمر والخليج الفارسي (العربي). وحقيقة الأمر، إنها جميع الأقاليم المأهولة التي تتحدث بـ "لسان عربي" في آسيا حتى سفوح الجبال التي تشكل الحدود الجنوبية لتركيا، والحدود الغربية من بلاد فارس. إنها "بلاد عربية" تمتد إلى (جبال) طوروس وزاجروس، تماماً كما تمتد إيطاليا إلى (جبال) الألب، وكما تمتد الهند إلى (جبال) الهيمالايا.

يقر توينبي بأن الجزء الأكبر من "الأرض العربية" في آسيا كان موحداً سياسياً تحت سيادة الدولة العثمانية قبل الحرب (العالمية الأولى). واليوم، تم تفتيت تلك الأقاليم العثمانية إلى مجموعة من الدول المنفصلة: اليمن في الجنوب؛ والحكم الثنائي لـ "نجد" و"الحجاز" في الوسط، والعراق في الشمال الشرقي؛ أما الشمال الغربي، فهو قطعة فسيفساء مقسمة إلى ستة أجزاء هي: لبنان الكبير، دولة العلويين، الدولة السورية، دولة جبل الدروز، دولة شرق الأردن، وفلسطين غرب الأردن. وجميع الدول سالفة الذكر باستثناء أول دولتين (اليمن والحجاز- نجد)، يخضع الآن لسيطرة أو نفوذ إحدى قوتين أجنبيتين هما: بريطانيا العظمى وفرنسا.

ويعيد توينبي تقييم الموقف الذي يظهر على الخريطة السياسية، فيقول: يبدو أن

الخريطة السياسية تُخبرنا بأن هناك نوعاً من الوحدة العربية بين العرب في آسيا على الأقل قبل الحرب (العالمية الأولى)، وهي وحدة أصبحت الآن شيئاً من الماضي. وينتهي توينبي إلى أن الخريطة السياسية مُضللة؛ لأن الأشياء ذات الأهمية الحقيقية لا تظهر على سطحها. فإذا ما تفحصنا خريطة بلاد العرب (أو عرب آسيا) الاقتصادية، وقارنا الموقف في عام ١٩٠٠ أو ١٩١٠ مع الموقف في عام ١٩٣٠ على ذات الخريطة، سيتكون لدينا انطباع عكسي تماماً لنوع الوحدة. ففي المجالين الاقتصادي والاجتماعي كانت الوحدة بين الأقاليم العربية تحت حكم الدولة العثمانية؛ إنها مجرد وحدة رسمية شكلية وغير حقيقية؛ لماذا؟ لأن هناك قدراً ضئيلاً جداً من الوحدة الحقيقية، التي تتولد من تداول البضائع، و(انتقال) الناس، و(تبادل) الأفكار بصورة ثابتة.

في تلك الأيام، عندما كانت الخريطة السياسية لكل من العراق وفلسطين تتلون بذات اللون العثماني، كان يجمع كلا من العراقيين العرب والفلسطينيين العرب، القليل من العمل المشترك. أما اليوم، فقد اصطبغت مساحة الدول بألوان مختلفة على الخريطة؛ وازداد التواصل بينهما، نظراً لوجود خدمة طرق السيارات المباشرة بين بغداد وحيفا؛ فضلاً عن وجود تواصل ثقافي يتمثل في صحافة عربية مقروءة في كلا البلدين.

ولا ريب أن صيغة هذه الوحدة الجديدة، كما رآها توينبي، كانت تنمو بسرعة بين عرب آسيا، من خلال وسائل الاتصال الحديثة، وتُولد إحساساً حقيقياً مشتركاً وحياً بالقومية العربية بين سكان هذه الأقاليم المتعددة، الذين عاشوا في عزلة عن بعضهم عندما كانت كافة تلك الأقاليم ولايات عثمانية؛ أما الآن فهم على اتصال ببعضهم رغم وجودهم في دول منفصلة. ويفسر توينبي ذلك تفسيراً حضارياً حين يقول: إن التقسيم السياسي للأقاليم يعد أقل أهمية بكثير من التواصل الاجتماعي والثقافي المتنامي، ومن تنامي الشعور المشترك بالقومية بين الشعوب. وبالنسبة للعرب أستطيع أن أثبت هذا الشعور من مصدره الأصلي، حينما كنت أتمر عبر البلاد العربية بسرعة في اتجاه شمال فلسطين وشرقها، خلال النصف الأول من سبتمبر

مستقبل القضية الفلسطينية: رؤية أرنولد توينبي عام ١٩٣٠

١٩٢٩، وقت انتشار الأنباء عن القلاقل التي كانت قد جرت هناك خلال أغسطس
١٩٢٩.

ويؤكد توينبي على هذا المعنى فيقول: أثناء الأيام الأخيرة من أغسطس، كنت في تركيا ولم أر الصحف، وحين وصلت إلى حلب في أول سبتمبر، وتُعد حلب أول مدينة عربية يصلها المرء عند دخوله العالم العربي من هذا الاتجاه، كانت الأجواء المتوترة هناك هي أول ما أوقفني عما كان يحدث في فلسطين قبل أسبوع^(٥) تبينت تلك الأجواء، فقد عشتها في ميدان القتال بين اليونانيين والأتراك في آسيا الصغرى عام ١٩٢١^(٦)؛ وعندما وصلت إلى بغداد بعد أيام قلائل، وجدت ذات الأجواء المتوترة هناك أيضاً. وأنا شخصياً على قناعة، من خلال ما رأيت، بأن هناك مشاعر قومية قوية بين هذه الولايات العربية كافة. إذ يشعر عرب حلب ودمشق وبغداد بالتأكيد بأن قضية عرب فلسطين هي قضيتهم.

وقد دُكرت بالروايات التي قرأتها عن الكيفية التي يسرى بها تيار المشاعر الوطنية المشتركة عبر دويلات شبه الجزيرة الإيطالية المُقسمة أثناء حركة الوحدة الإيطالية^(٧)، وكيف أن أخبار اندلاع الحرائق في ولاية ما، كان كفيلاً بأن يشعل حريقاً من التعاطف الوجداني في الولايات الأخرى. وأنا على يقين بأن رغبة عرب آسيا في الوحدة السياسية هي قوة حقيقية للغاية. وأظن أن هذه القوة ستزداد بأسا.

وأعتقد، يقول توينبي، أن وجود نوع من القناعة الحقيقية، بهذه الرغبة العربية الآسيوية للوحدة السياسية هي أهم العناصر في حل الإشكالية التي نناقشها. ولكني لم أقم بعد باستعراض كافة القوى على الصعيد العربي. وبنال هؤلاء العرب الآسيويون، الذين يرغبون في تخليص أنفسهم من الانتدابيين البريطانيين والفرنسي وإزالة الحدود التي رسمتها قوى الانتداب، دعم وتعاطف العالم العربي الأوسع، وذلك في إطار حركتهم لتحقيق الاستقلال والوحدة.

وفي إشارة واضحة إلى دور مصر الثقافي، يقول توينبي: إن الصحف العربية التي تحظى بالمكانة في آسيا العربية، لا يتم طبعها في حيفا أو بغداد أو حتى في

بيروت أو دمشق، بل يتم طبعها في القاهرة ، في مصر. فقد أصبح لدى المصريين الآن وعى وطنى خاص بهم. وعلى حد علمى، لا توجد حركة حالية لتحقيق الوحدة السياسية بين مصر وأية دولة عربية في آسيا. لكن هناك رابطا ثقافيا متمثلا فى اللغة المشتركة والأدب المشترك. وهناك عالم كبير يتحدث بلسان عربى، مصر هى مركزه الثقافى. وتلقى الكتب والصحف المصرية رواجاً أينما قرأت العربية، ويزداد تداولها بتحسين وسائل الاتصال. إذ يمكن أن تنقل الصحف العربية المطبوعة فى مصر الآن إلى حيفا بواسطة خطوط السكة الحديد التى شيدها المهندسون البريطانيون عبر صحراء سيناء خلال الحرب. ويمكن لهذه الصحف أن تنقل من حيفا إلى بغداد عن طريق السيارات، عبر الصحراء السورية.

ولكن كيف يقوى جانب الحركة القومية العربية بتداول الصحف العربية، وما تأثيره على القضية الفلسطينية؟.

يجيب توينبى: أعتقد أن العربى الذى يقرأ صحيفة مصرية فى حيفا أو دمشق أو بغداد يشعر أن الحركة الوطنية التى ينتمى إليها هى حلقة وصل فى سلسلة من الحركات الشقيقة، كلها موجهة نحو ذات الهدف المتمثل فى الاستقلال الوطنى، وكلها تقف ضد القوى الغربية ذاتها. فقد أصبح العربى على وعى بجيرانه؛ وأفاق على إحساس بالتضامن معهم، وهو ما يمنحه ثقة فى جهوده. وبطبيعة الحال، فإن هذا الشعور بالتضامن يصبح أقوى بين الشعوب التى لديها ذات الهدف السياسى؛ وعلى سبيل المثال: عرب فلسطين وسوريا.

ولكن هذا الشعور يوجد بدرجات متفاوتة بين عرب آسيا وعرب مصر وتونس؛ وبين المسلمين كافة فى العالم الإسلامى؛ حتى بين شعوب الشرق الذين انشغلوا هذه الأيام بإشكالية تصفية الحسابات مع الغرب. ففى الصين - على سبيل المثال - حيث كنت مسافراً العام الماضى، أثار دهشتى وتأثرى فضول الصينيين الاشتراكيين لسماع ما كان يحدث خلال العشر سنوات المنصرمة فى تركيا.

أتمنى أن أكون قد وفقت في البرهنة على وجهة نظرى بأن كلا القوتين اللتين

تتصارعان في فلسطين، هما قوتان عالميتان. وأعتقد أن هذا هو جوهر الإشكالية التي يجب أن نتعامل معها في فلسطين. وهذا يعني أنه ليس بمقدور أي من القوتين أبداً الوصول إلى تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية عن طريق العنف. فقد يتمكن أحد الطرفين من إزاحة خصمه بعيداً عن الميدان مؤقتاً، لكن لن يكون بمقدوره أبداً دحره إلى الأبد. وإذا كنت على صواب فيما يختص بهذه النقطة، فهناك خلاصة عملية مهمة للغاية، يمكننا أن نتبينها في الحال، وهي: أن الإشكالية التي يتحتم علينا التعامل معها في فلسطين لا يمكن تسويتها بالقوة، لأن أي تسوية تُفرض بالقوة لن تكون هي التسوية الأخيرة.

ولنفرض أن المجتمعتين المتصارعين في فلسطين (العرب واليهود) كانا معنيين تماما بهذا البلد الصغير، عندئذ ستتولى سلطة الانتداب مراقبة كلاهما إلى أجل غير مسمى، وإذا أنهكها التعب من هذا الوضع الرقابي وانسحبت، فإن أقوى الجماعتين وقتئذ ربما تُبِيد، أو تنفى، أو تقمع الجماعة الأخرى وتستولى على فلسطين، كما استولى الصرب على مقدونيا، أو البولنديون على غاليسيا الشرقية. ويتدارك توينبي أن حالة كل من مقدونيا وغاليسيا، في بداية الحرب العالمية الأولى، ليست كحالة فلسطين. إذ ليس أي من القوتين المتناحرتين في فلسطين قوة محلية خالصة، ولذلك فإن أكثر الانتصارات المحلية حسماً في فلسطين لن تسوي المسألة الفلسطينية بصورة دائمة. ولو افترضنا أن العرب تمكنوا من التخلص من كل يهودي يسكن فلسطين، فسيبقى عليهم التعامل مع المجتمع اليهودي في مختلف أنحاء العالم. ويتنبأ توينبي إلى درجة اليقين بأن العرب - عاجلاً أم آجلاً - سوف يجدون أنفسهم مجبرين على الاتفاق مع اليهود.

ثم يعكس توينبي الصورة ويواصل طرح افتراضاته، ويقول: لنفترض أن اليهود كان بمقدورهم شراء جميع الأراضي الصالحة للزراعة وجميع المنشآت في فلسطين غرب نهر الأردن، وأنهم لن يسمحوا لأي شخص، غير يهودي، بالعيش أو العمل في أي من الممتلكات التي أقدموا على شرائها، ماذا سيكون الموقف لو أقدم مستوطنون يهود من أوروبا للإقامة في مختلف أنحاء فلسطين من أقصاها إلى

أقصاها؟. ويجيب بوضوح: ستكون فلسطين اليهودية هذه مجرد أرض ضئيلة منعزلة مُحاطة من جميع جهاتها ببلدان عربية معادية: مصر من جهة ، وسوريا من الجهة الأخرى، وهذا شرق الأردن، وهذا هو العراق، وتلك هي نجد والحجاز.

ويميز تويني بوضوح بين اليهود المهاجرين إلى فلسطين وهم أوربيون، واليهود الذين تركوها قبل ألفي عام، وكانوا آسيويين، فيقول: ونظراً لأن "اليهود الأوروبيين" عادوا إلى أرضهم التي تركوها منذ ألفي عام كـ "آسيويين"، فإن هذا "الأوروبي الفلسطيني" (الجديد) سيكون محاطاً بالعالم الشرقي المعادي والممتد إلى ما وراء حدود من يتحدثون بالعربية. ونلاحظ هنا أنه لا يصف الأرض بأنها عربية، ولا يصف أهلها بأنهم عرب، وإنما يصف أسنتهم، فالعروبة عنده وقتئذ عروبة اللسان، وليست عروبة العرق^(٨). ثم يضيف: حتى وإن أصبحت فلسطين كلها يهودية، تماماً مثل ما أن إنجلترا إنجليزية، فإني أتنبأ مجدداً ويقيناً بأن اليهود سيتوصلون إلى اتفاق مع العرب عاجلاً أو آجلاً، وإذا لم يفعلوا، فستختنق الحياة الاقتصادية في فلسطين بسبب العزلة التي ستفرضها البلاد العربية عليهم.

ويؤكد تويني على هذه النتيجة، فيقول: لن يتمكن اليهود من تطوير فلسطين اقتصادياً، إذا فصل عنها الظهير العربي، كما لن يتمكن العرب من تطوير فلسطين اقتصادياً، إذا حُرمت من تدفق رأس المال اليهودي. وهكذا، فإن كل طرف من الطرفين يستحوذ على ميزة اقتصادية حيوية لتطوير فلسطين؛ اليهود برأس المال، والعرب بالأرض. وليس بمقدور أي منهما أن يفعل شيئاً إذا مُنعت عنه ميزة الطرف الآخر. هكذا، وعلى المدى البعيد، فإن كلا الطرفين يمتلك من المقومات ما من شأنه إعادة الطرف الآخر إلى طاولة التفاوض. وبناءً على ذلك، يقول تويني: إن القضية الفلسطينية لا يمكن تسويتها بالقوة؛ فالتفاهم المباشر بين الفريقين المعنيين بالدولة الفلسطينية بصورة مباشرة هو السبيل الوحيد للتسوية.

وفي إشارة إلى موقف أخلاقي، يقول تويني: أما عن مسئوليتنا كبريطانيين عن المسألة الفلسطينية فإنها تتبع بالضرورة من الوعود التي أبرمناها خلال الحرب (العالمية الأولى) لكل من اليهود والعرب. والآن، لن أخوض في مسألة ما إذا كانت

تلك الوعود التي قطعناها بمساندة اليهود خلال الحرب، أو تلك التي قطعناها بمساندة العرب خلال الحرب، هي وعود متوافقة مع بعضها قولاً وفعلاً وقانوناً. وإذا قضينا هذه الأمسية في مناقشة هذا الأمر، فلن يصبح لدينا متسع من الوقت لأى شئ آخر. وفضلاً عن ذلك، فلا أعتقد أن مسألة التوافق أو الاتساق فيما بين الوعود التي قطعناها وقت الحرب، تعد مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للموقف الحالى. بل أعتقد بأن هناك اعتبارات أخرى أكثر أهمية على الصعيدين السياسى والأخلاقى. وإذا ما رغب أى شخص فى الخوض فى هذه المسألة الفنية، فسوف يجد جميع ما يختص بها فى مراسلة بين وزارة المستعمرات ووفد عرب فلسطين، وقد نشرت فى الكتاب الأبيض عام ١٩٢٢^(٩).

ربما يصمد الشرف البريطانى أو يسقط بمقتضى عبارة فى خطاب^(١٠) من سير هنرى ماكمهون إلى الملك حسين تختص بولاية سوريا العثمانية، أو تختص بجزء منها هو إقليم دمشق. وأعتقد أن العرب جميعاً هم أبرع من يقيم الحجة فى هذا المضمار، وإذا كان الأمر هكذا، فهذا يعنى، أنه خلال فترة الحرب، قامت الحكومة البريطانية بالفعل بإعطاء وعد بإقليم فلسطين غرب الأردن مرتين: الأول للعرب (عام ١٩١٤)، والثانى لليهود (عام ١٩١٧). وحقيقة الأمر أننا وعدنا بها ثلاث مرات؟ إذ إننا وعدنا حلفاءنا الفرنسيين والروس (عام ١٩١٦) بأن تصبح إدارة فلسطين عقب الحرب دولية، باستثناء مقاطعة حول حيفا وعكا، التي كانت ستضم إلى الامبراطورية البريطانية. لنفترض أن الحكومة البريطانية كانت قادرة على إثبات أن تلك الوعود، التي قيلت خلال الحرب للفرنسيين والروس واليهود والعرب، كانت كلها متنسقة بإحكام مع بعضها، فهل بمقدورنا تأكيد أن الشرف البريطانى قد تم إنقاذه، وأنه يمكننا أن نريح بالنا؟ بالتأكيد لا. ويضيف: بالطبع سيبقى فى ضمائرنا ثلاثة أسئلة أكثر بساطة وإنسانية، تبحث عن إجابة طوال الوقت.

وفي جراءة ألفناها من صناع القرار البريطانيين ومستشاريهم يطرح توينبي هذه الأسئلة الثلاثة:

(١) هل قمنا، خلال الحرب، بتحفيز اليهود والعرب عمداً وإثارة آمالهم الوطنية فى

الشرق الأوسط؟

(٢) هل فعلنا ذلك من أجل ضمان دعم اليهود والعرب لنا في كسب الحرب لصالحنا؟

(٣) هل كان تأثير وعودنا، خلال الحرب، لكل من اليهود والعرب هو الذى أدى إلى صراع بين الفئتين في فلسطين، حيث لم يكن هناك صراع بينهما من قبل؟

إن الإجابة على كل من هذه الأسئلة الثلاثة البسيطة هي بالإيجاب، وأن الشرف البريطاني لن يسلم ما لم تنجح إدارة الدولة البريطانية في مصالحة اليهود والعرب، الذين دخلوا دائرة الصراع في فلسطين بتدخل بريطاني.

صحيح أن تفسير مسألة الانتداب في فلسطين أسفر بالفعل عن عدد لا بأس به من الأدبيات، ولكني سأجمل فحوى الانتداب كما أفهمه في ثلاث جمل هي أن:

أولاً: على سلطة الانتداب أن تؤمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين.

ثانياً: على سلطة الانتداب أن تساعد في الحفاظ على الوطن القومي العربي في فلسطين.

ثالثاً: على سلطة الانتداب أن تدرّب الشعب الفلسطيني بأسره على فن الحكم الذاتي.

ويحسم توينبي القول في جملة واحدة، حين يقول: قطعت الحكومة البريطانية على نفسها العهد أمامنا بأن تؤسس في فلسطين دولة تتمتع بالحكم الذاتي، لتصبح وطناً لقوميتين وليس لقومية واحدة، الأمر الذي لا يرضى رغبات كلا الطرفين. وإذا كان بمقدور العرب التصرف، لقاموا بجعل فلسطين جزءاً من الوطن القومي العربي الذى لا مكان لليهود فيه؛ فلطالما ناهض العرب مسألة تأسيس وطن قومي لليهود، ولم يرضخوا أبداً، وما زالوا غير راغبين في التفكير في أية تسوية مبنية على أسس الانتداب. وإذا كان بمقدور اليهود التصرف، كانوا سيتخذون من فلسطين دولة قومية يهودية؛ لكن المنظمة الصهيونية أدركت أنه ليس بمقدور اليهود أن يفعلوا ذلك. وفي عام ١٩٢٢ تعهدت المنظمة الصهيونية للحكومة البريطانية بأن تُسّير أنشطتها بالتنسيق مع رؤية الحكومة البريطانية للانتداب. وهذه الرؤية مازالت قائمة إلى اليوم

(١٩٣٠)، من حيث إن فلسطين لا تُعد لأن تكون دولة لقومية يهودية أو لقومية عربية، ولكنها وطن لكل من اليهود والعرب. ولم تقبل المنظمة الصهيونية بهذه السياسة وحسب في عام ١٩٢٢، بل أخلصت لكلمتها منذ ذلك الوقت. ولكن الصهاينة الإصلاحيين انشقوا على المنظمة الصهيونية لمجرد أنها قبلت بسياسة تستبعد احتمالية قيام دولة قومية يهودية في فلسطين. نحن نحيا، للأسف، في عصر التعصب القومي^(١١). وقد تحدثت بريطانيا العظمى روح العصر، بقطعها على نفسها العهد بأن تؤسس في فلسطين حكما ذاتيا، بحيث لا تكون دولة قومية لأمة بعينها.

ويتساءل توينبي عن: كم دولة من هذا النوع تتدبر العيش وتزدهر في سلام في العالم كما هي اليوم؟ ويجب: أعتقد بوجود دولتين مزدهرتين من هذا النوع هما: سويسر وكندا، أما الباقي فغير مزدهر. لقد اجتاحت موجة الهوس القومي الآتية من الغرب البلاد العربية خلال الحرب العالمية الأولى. وبناءً على ذلك أعدت بريطانيا انتدابها على فلسطين، وأعلنت بأن ذلك تلبية للنزعة القومية الصاعدة في الشرق الأوسط. ولكن توينبي راح يحذر حكومة بلاده بلهجة قوية بعدما وقف على حقيقة ممارساتها السياسية في الشرق الأوسط، حين قال: "إلى هنا وكفى (في فلسطين). قم بأعمال التخريب في مقدونيا أو ترافيا، أو في آسيا الصغرى وأرمينيا، لكن فلسطين ليست لك، إلزم الحد، وقف!". لقد كنا (بريطانيا) لبعض الوقت أكثر جراً في أنحاء العالم العثماني، تلك القوميات التي اعتادت أن تتعايش مختلطة مع بعضها، وظلت هكذا لقرون، قامت بتصنيف نفسها وعزلها بأساليب همجية، وقد أخذنا على عاتقنا، في إحدى الولايات العثمانية وهي فلسطين، أن نمزج بين قوميتين لم تمتزجا من قبل.

ويعلق توينبي ساخراً: نحن (بريطانيا) نقوم بدور رجل الاستعراض الذي يقول لجمهوره "السيدات والسادة، يوماً ما اعتاد الأسود والحملان العيش معاً، لكن هذه الأيام عزم الأسود على التهام الحملان. والآن، لكي أظهر لكم براعتي كرجل استعراض، سأدخل حملاً إلى عرين الأسد، أو أسد إلى حظيرة الخراف، وأضمن لكم، أيها السيدات والسادة، إنه بتأثير شخصيتي الجاذبة، أن كلا من الحيوانين سيتم استئناسه بحيث لا يحلم بالتهام الآخر!". وبطبيعة الحال، هذه هي ذروة المخاطرة،

وربما يواجه المتفرج المُرتاب ما نفعله بابتسامة فائرة.

ويضيف توينبي: إن بريطانيا في فلسطين مثل صبي صغير اعتاد مشاهدة سلسلة من الانفجارات في حدائق الجيران الخلفية، فقد رأى حمى غضب في مقدونيا ومثلها في الأناضول، وأخرى في سوريا، فسأل: "كيف تم فعل هذا؟" فقالوا له: "آه، إنها لم تكن عن عمد. إن المسألة، بالفعل، سوء حظ كبير، كانت هناك كمية كبيرة من الفحم وكذا من نترات البارود ممزوجة جميعاً معاً. وقد بقيت الكمية على هذا الحال لسنوات ولم ينتج عنها أى ضرر. والآن أتت شرارة من مدخنة مصنع جديد، يقع هناك في الغرب وسقطت (الشرارة) على هذا البارود وتسببت في انفجاره". هنا قال الولد لنفسه: "سأصنع انفجاراً أنا أيضاً". نظر الصبي إلى حديقته فوجد أحد المكونين اللازمين، وذهب فابتاع ملء جوال من المكون الآخر، ثم مزجهما معاً جيداً وانتظر حتى تأتي الريح بالشرارة. هذه الحكايات ذات مغزى، إنها أفضل السبل التي أعتقد أنها تعبر عن الجرأة المبالغ فيها للتجربة التي أخذناها على عاتقنا في فلسطين.

إن ما جرى في فلسطين أمر بالغ الجرأة، ربما يؤدي إلى فشل ذريع يجر المصائب، إذ ربما ينفجر الجمع المختلط من السكان (العرب واليهود) الذي شكلناه هناك بصورة مصطنعة. وعلى صعيد آخر، إذا أفلحت تجربتنا وتمكنا من تأسيس دولة ذاتية الحكم في فلسطين وليست دولة قومية، بحيث تصبح وطناً لليهود والعرب جنباً إلى جنب، إذن نكون قد صنعنا اختراعاً سياسياً جديداً ربما ينقذ الوضع في نصف العالم. وإذا نجحت هذه التجربة في فلسطين، فربما ستنتج كذلك في الهند وشرق أفريقيا ومنشوريا. فهذه المناطق وغيرها كثير، تواجه ذات المشكلة المتمثلة في القوميات المختلطة.

هذه المشكلة لا يمكن حلها بالمسارات التقليدية الخاصة بالدولة القومية البرلمانية، فإذا ما طبقت على مواقف كتلك، فإنها لن تقدم حلاً، بل ستؤدي إلى كارثة. إن الأرض بحاجة إلى منهجية جديدة من الحكم الذاتي، التي بموجبها ستتمكن أكثر من قومية من أن يصبح لها وطن في ذات الدولة. وقد أخذت سلطة الانتداب على عاتقها مهمة الكشف عن هذه المنهجية الجديدة في فلسطين.

اليهود لم يهجروا الإحساس بأن فلسطين هي وطنهم القومي، ولم يكفوا عن تذكّر صهيون وهم في منفاهم عند مياه بابلون. لكن الوطن القومي اليهودي الذي جاء في بيان بلفور (١٩١٧) والانتداب (١٩٢٢) يعنى أكثر من ذلك. فماذا يعنى وطن قومي؟

ويتساءل توينبي: هل يعنى الوطن القومي وطننا على شاكلة مدينة الفاتيكان الجديدة؟ ويجب أن: مدينة الفاتيكان التي تم تأسيسها في العام الماضي (فبراير ١٩٢٩)، ربما يمكن وصفها بأنها وطن ثقافي تم تأسيسه على أرض روما لاتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في أرجاء العالم. فإذا كان بالإمكان بناء مدينة "صهيون" اليهودية على غرار مدينة الفاتيكان الكاثوليكية، يصبح حل المسألة الفلسطينية سهلاً! ولا ريب أن وطننا قومياً لليهود في فلسطين يعنى لهم كل شئ تماماً، مثل ما تعنيه مدينة الفاتيكان في روما للروم الكاثوليك. ولكنها تعنى بطبيعة الحال شيئاً آخر إلى جانب كونها وطناً ثقافياً. إنها تعنى الأرض والسكان، واستيطان اليهود قريبا من الأرض المقدسة، وتسهيل الهجرة اليهودية إليها. وعلى أية حال، فهذا هو نوع الوطن القومي الذي لدى العرب في فلسطين، وكما قرأت نظام الانتداب، فإن أوطان العرب واليهود في فلسطين تكون على النمط نفسه.

يقول توينبي: الآن، دعونا نفترض للحظة أن اليهود اشتروا جميع الأراضي الزراعية وجميع الممتلكات في فلسطين، ولم يسمحوا بأن يقوم بزراعة الأرض أو العيش في المنازل غير اليهود، إذن ما نوع الوطن القومي الذي سيتبقى للعرب في فلسطين؟ عندئذ لن يكون للعرب وطن قومي على أساس الأرض والسكان في فلسطين، ولكن سيظل لهم وطن ثقافي فقط، يتمثل في الحرم الشريف، واسطبل البراق، والأماكن العربية المقدسة الأخرى في فلسطين. هل سيقنع العرب وقتئذ بوطن قومي تم اختزاله في هذه العناصر الثقافية؟ بطبيعة الحال لن يسعدوا بذلك. بالقياس ووفق هذا التوضيح فمن غير المتوقع أن يسعد اليهود بوطن قومي في فلسطين، يقتصر على العناصر الثقافية، ولا يتم التعبير عنه في صورة أرض وسكان.

هكذا لا يمكن تفادي مشكلة الأرض والتعداد السكاني، وكما نعرف جميعاً، فهي الأساس القوى الذي قام على أساسه الصراع بين اليهود والعرب، وجرى الاقتتال بينهما بأشد السبل عناداً وأقواها ضراوة حتى الآن. ما هي النقاط الرئيسة في هذا الجدل الحالي؟. هي: أوضاع الهجرة اليهودية؛ شروط شراء اليهود للأرض وتوطينهم، المستوى المعيشي، الذي يعنى مستوى حيازة الأرض بالنسبة للسكان الريفيين العرب. والآن تحول الجدل إلى تفاصيل وأساليب فنية سأتناولها بصورة مقتضبة وبسيطة.

أولاً: يجب أن يتم الحفاظ على فلسطين ووطنا قوميا عربيا قائما، وفي ذات الوقت يجب تأسيس وطن قومي يهودي جديد فيها، يتطور إلى سعته القصوى دون أن تُلحق الضرر بالوطن القومي العربي. عندئذ نتساءل: ما هي نسبة مجموع سكان فلسطين من اليهود، وما هي نسبتهم من العرب؟ وما هي نسبة الأرض الزراعية الفلسطينية التي يضع اليهود أيديهم عليها، وما هي نسبتها في أيدي العرب؟ هذان هما الموضوعان اللذان يضيفان أهمية قصوى على مسألة الأرض والسكان، اللذان يثيران الجدل بصورة أكثر ضراوة.

ثانياً: إن النسب الحقيقية لتوزيع الأرض والسكان بين المجتمعين العربي واليهودي في فلسطين ليست متاحة. وبطبيعة الحال، فإن الأرقام الحقيقية ما زالت مجهولة، وهذا لا يعنى أنها ما زالت متباينة، فقد تم تحديدها مسبقاً من قبل بنود الانتداب ذاتها. وليس لدى الدولة المنتدبة حرية التصرف ليقول: سأقوم بنفسى باتخاذ اللازم لتفعيل هذه الأرقام، لأن حدود سلطة الدولة المنتدبة في هذا الأمر، مقيدة بتأويل بنود الانتداب بالصورة التي توافق عليها اللجنة الدائمة للانتداب. إذن فالأرقام النهائية الخاصة بتوزيع الأرض والسكان قد تم تحديدها مسبقاً في بنود الانتداب. وفي رأيي، إن تلك البنود من الوضوح والدقة بما يكفى لتضييق هامش التباين أثناء تأويلها.

وسيتعين على الحكومة الفلسطينية تقدير حجم الأرض الزراعية التي يحتاجها السكان الريفيون العرب للعيش في مستوى معيشي معقول في ظل ظروف مستقبلية

مستقبل القضية الفلسطينية: رؤية أرنولد توينبي عام ١٩٣٠

معينة، وذلك عندما يتم تطوير القدرات الاقتصادية لمجموع المساحة الزراعية فى فلسطين، بصورة تامة عندما تتحسن الأساليب الزراعية للفلاح العربى الفلسطينى، على قدر استطاعتهم.

عندما تنتهياً تلك الظروف، أعتقد أنه سيكون من الأهمية بمكان تحديد نسبة الأرض الفلسطينية، بواسطة تشريع فلسطينى، لتكون مخصصة للعرب، وذلك فى ضوء حقيقة أن جميع الأراضى الفلسطينية التى اشترتها رؤوس الأموال اليهودية أصبحت بالضرورة مخصص مقصور على اليهود. إن هذا يعنى ما يطلق عليه فى جنوب إفريقيا "العزل" أو "الفصل العنصرى". أتنبأ بأنه سيتم الفصل جغرافياً بين السكان اليهود والأرض التى فى حيازتهم عن السكان العرب والأرض التى فى أيديهم على الخريطة النهائية للسكان ولحيازة الأرض فى فلسطين. سيتم الفصل العنصرى بين المجتمعين فى فلسطين ليصبحا كتلتين جغرافيتين منفصلتين. فالانتداب يرفض المذهب الكريه الخاص بالقومية على النمط الغربى، أعنى المذهب الذى يقول بأن الدولة هى وطن قومى لقومية واحدة فقط، تلك القومية التى تكون ذات أغلبية محلية، وهذه القومية وحدها هى التى تعتبر الدولة وطناً لها، أما تلك الأقليات فهم هناك فقط على مريض. ذاك هو ببساطة مذهبنا الغربى القديم، حيث برز عدم التسامح الدينى فى التوجهات السياسية.

صحيح أن الانتداب فى فلسطين أكد على أن مذهب عدم التسامح والتعصب لن يسود. وهذا يدفعنى إلى تناول الناحية الدستورية فى فلسطين.

يقول توينبي: ولعل أحسن ما قيل عن الشكل الذى يتعين على الحكم الذاتى أن يتخذه فى فلسطين، هو ما قاله الصهيونى البارز هارى سشّر (١٨٨١ - ١٩٧١) Harry Sacher حين كان يسوق الدليل أمام لجنة شو^(١٢) Shaw قال: "لا أدرى أية قوالب سياسية سيتخذها هذا المجتمع تحديداً، ولا أنوى أن أتنبأ بذلك. على أية حال، شئ واحد مؤكد تماماً، وهو: أن اليهود لا ينوون أن يتسيدوا، ولا يقبلون أن يتسيد عليهم أحد فى هذه الدولة؛ فهم ينظرون إلى حقهم فى أن يصنعوا حضارتهم، وبنفس القدر من حق العرب أن يصنعوا هم حضارتهم"^(١٣). ربما ينقص تلك العبارة

شيئاً من المعرفة، لكنها إذا تحولت إلى سياقات دستورية ستعنى بالضرورة شيئاً محدداً تماماً. هذا يعنى أن فلسطين، حيث يوجد وطن قومي لكل من اليهود والعرب، لن تستطيع الحكومة الذاتية أن تتخذ صيغة حكم الأغلبية. وبالتالي فلن يتمكن شعب فلسطين من قبوله حكومته الذاتية المستقبلية على النموذج الغربي للدولة البرلمانية القومية. إن من واجب الدولة المنتدبة، وكذا من بين أهم واجباتنا، مساعدة المجتمعين العربي واليهودي في فلسطين، على عمل نظام مختلف للحكم الذاتي، قائم على أسس جديدة تتوافق مع احتياجاتهم.

ولذلك، يقول توينبي، أجد في نفسي الجرأة أن أمتدح قرار الدولة المنتدبة، المعلن في الكتاب الأبيض، بأن يجري أمر التطور الدستوري في فلسطين لصالح المجتمعين العربي واليهودي معا و دون أدنى تأخير. والعبارة الأخيرة مهمة، نظراً لأن (مسألة) الوقت في التطور الدستوري لفلسطين، هي جوهر المشكلة. فالحدود الزمنية قصيرة، وهي تتعين وفق عوامل خارج فلسطين. لا يمكن التباطؤ في إقامة حكومة ذاتية (الحكم) تماماً في فلسطين، بعد حصول كافة دول الجوار على الحكم الذاتي الكامل. والآن، وفي وقت ما قبل نهاية الحرب (العالمية الأولى)، عندما صدر بيان بلفور، وحتى في أثناء التسوية السلمية، عندما كان صك الانتداب يُعد، كان احتمال وجود حكم ذاتي تام، ليصبح نظاماً عاماً في دول الشرق الأوسط أمراً بعيد المنال. فالعرب لم يذعنوا لتأسيس وطن قومي لليهود. وما دام العرب ظلوا على موقفهم الراض هذا، كان بإمكاننا فقط الوفاء بوعد تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بدلاً من حكم البلاد بصورة بيروقراطية وقمع المعارضة العربية.

وكما هو واقعنا الحالي، وعقب إثني عشر عاماً من الهدنة العسكرية، يقيم توينبي موقف بريطانيا، فيقول: لم نفلح بعد في تحويل حكومة فلسطين لتعود بالقوة إلى نظام الحكم الذاتي، ولم نفلح بعد حتى في إدخال مبادئ الحكم الذاتي. قمنا بعمل عدد من المحاولات المخلصة والجادة، لكن عناد العرب في معارضتهم تأسيس وطن قومي يهودي، أثبت أنه حجر عثرة. وبالتالي فلن يصمد الانتداب البريطاني على فلسطين أكثر من عشر سنوات على أكثر تقدير، عقب نيل كل من العراق ومصر

حكمهما الذاتى التام. إن السؤال المطروح ليس إذا ما كنا سنبقى أو نرحل. لأننا خلال تلك السنين سنجد أنفسنا راحلين من فلسطين على أية حال.

السؤال الحقيقى الذى يطرحه توينبي هو: هل نخرج من فلسطين، فى ذات توقيت خروجنا من العراق، بعد أن يتم تحقيق أهداف الانتداب، تاركين وراءنا بلاداً آمنة وحكومة مستقرة نتيجة لجهودنا، أم نخرج من فلسطين، فى وقت ما فى "الأربعينيات" مثلما خرج الفرنسيون من كليكيا فى عام ١٩٢٠، واليونانيون من أزمير فى عام ١٩٢٢، إذا خرجنا بهذه الطريقة ولم نختر الوقت المناسب لنا، وخرجنا لأنه يجب علينا ذلك، فستكون نهاية الانتداب البريطانى فى فلسطين مخزية لنا؛ وأكثر ما يهم، هو أن الأمر سيصبح كارثى لسكان الإقليم الخاضع للانتداب. لأنه إذا فشل الانتداب البريطانى، سيترك كلا من العرب واليهود فى فلسطين ليتعامل مباشرة مع الآخر، وستكون أولى إرهابات ذلك الوضع الخطير هو محاولة تسوية الحسابات باستخدام القوة. لقد كانت حسابات توينبي دقيقة إلى حد كبير، فما توقعه فى عام ١٩٣٠ حدث فى عام ١٩٤٨، أى بعد ثمانية عشر عاماً.

وأخيراً يؤكد توينبي مخاوفه بقوله: إذا كانت هذه الكارثة لتحدث، فسوف توقع خسائر جسيمة ومأسى بكلا المجتمعين، ولكنها لن تؤدى إلى أية تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية. لأن أية محاولة لتسوية المسألة بالقوة ستكون غير قاطعة، والأمر مرده إلى السبب الذى أسلفت ذكره وهو أن: لدى كل من المجتمعين اللذين يواجهان بعضهما فى فلسطين جذور رئيسة خارجها؛ وبناءً على ذلك لن يستطيع أحدهما اقتلاع الآخر نهائياً، حتى وإن أفلح فى مرحلة ما فى أن ينزل ما قد يبدو أنه هزيمة منكرة بخصمه. وستؤدى مجريات الأحداث باليهود والعرب، إن أجلاً أو عاجلاً، إلى تسوية المسألة الفلسطينية بالاتفاق. ربما يحدث هذا قبيل انتهاء الانتداب، وربما يحدث لاحقاً، ولكن من المؤكد أنه سيحدث فى نهاية المطاف.

الهوامش :

- (١) أدار المحاضرة السيد هنري ولسون هاريس Henry Wilson Harris وهو صحفي من الداعمين لنشاط عصبة الأمم في المملكة المتحدة، كتب كثيرا من المقالات والنشرات والكتب عن عصبة الأمم، وحرر جريدة عصبة الأمم المسماة Headway . كان رئيس تحرير مجلة The Spectator في الفترة من ١٩٣٢-١٩٥٣، وكان عضوا في البرلمان عن جامعة كمبردج في الفترة من ١٩٤٥-١٩٥٠. ولد هاريس عام ١٨٨٣ وتوفي عام ١٩٥٥.
- (٢) المعهد الملكي للشؤون الدولية (RIIA) The Royal Institute of International Affairs ومقره شاتام هاوس في لندن، وهو واحد من أشهر المراكز المعنية بمناقشة القضايا الدولية وهو مؤسسة غير حكومية غير ربحية، كانت أسرة أستور المستنيرة Astor أكبر الممولين منذ تأسيسه في عام ١٩١٩.
- (3) Arnold J. Toynbee, "The Present Situation in Palestine" Journal of Royal Institute of International Affairs, vol. 10, (January, 1931), pp. 38 – 68.
- (٤) استغلت روسيا وبروسيا والنمسا حالة التدهور التي عاشتها بولندا منذ منتصف القرن الثامن عشر وقامت بتقسيم أراضيها فيما بينها عام ١٧٧٢. و بعد أن اختفت بولندا من الوجود التحق عدد من سكانها المهاجرين بالجيش الفرنسي بقيادة نابليون منذ عام ١٧٩٥، لمحاربة النمسا وبروسيا. وفي عام ١٨٠٧ تمكن نابليون من السيطرة على القسم البروسي من بولندا حول العاصمة وارسو، وأنشأ فيه دولة بولندية، ولكن هزيمته في عام ١٨١٥ أدت إلى إعادة تقسيم بولندا من جديد بين روسيا وبروسيا والنمسا.
- (٥) في إشارة إلى أحداث البراق بين العرب واليهود عام ١٩٢٩، وهي الأحداث التي بدأت سنة ١٩٢٠ في أعقاب الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين بسبب تدفق الهجرة اليهودية. وكان العرب يأملون في الحصول على الاستقلال القومي ويعارضون إنشاء الوطن القومي اليهودي، وقد كانت ذات الأسباب هي التي أدت إلى صدامات حائط البراق عام ١٩٢٩، وما تلاها من صدامات في أعوام ١٩٣٣ و ١٩٣٦. وضاعف منها وطأة المؤثرات الخارجية التي أفرزتها أوضاع اليهود السينة في أوروبا وزيادة أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، كما أفرزها نمو الوعي القومي العربي في البلدان العربية المحيطة بفلسطين . انظر: جمال محمود حجر، "القدس: قراءة في كتابات بريطانية معاصرة"، في كتاب: القدس عبر العصور (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٩) ص ٣١١-٣٤٩
- (٦) في إشارة إلى أحداث الحرب التي جرت بين الطرفين خلال العام ١٩٢١، وكانت لها انعكاسات سلبية على المصالح البريطانية.
- (7) Italian Risorgimento

- (٨) لاحظ الباحث حين كان يعد رسالته للدكتوراة في جامعة كييل Keele بإنجلترا (١٩٧٧-١٩٨١) أن الأساتذة البريطانيين كانوا يستخدمون اصطلاح the Arabic speaking countries أي البلدان الناطقة بالعربية في إشارة إلى وحدتها الثقافية وليس العرقية.
- (٩) انظر: "الكتاب الأبيض الصادر عن ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في يونيو ١٩٢٢"، وثيقة رقم ٢٩ في: حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠) المجلد الثاني، ص ١٩٦-٢٠٠١
- (١٠) يشير توينبي هنا إلى خطاب من السير هنري مكماهون المندوب السامي في مصر إلى الشريف حسين ملك الحجاز في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ والذي ثار بشأن تفسيره خلاف طويل حول ما إذا كانت فلسطين قد وُعدت لتكون جزءاً من الدولة العربية التي وعدت بريطانيا الشريف حسين بها. انظر: "الكتاب الأبيض الصادر عن ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في يونيو ١٩٢٢"، وثيقة رقم ٢٩ في: حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠) المجلد الثاني، ص ١٩٩
- (١١) يتفق توينبي مع الفيلسوف البريطاني الشهير برتراند راسل في أن نمو الروح القومية التي عرفها الغرب وسعى إلى نشرها في الشرق لتحقيق مصالحه الخاصة انعكست سلباً على السلام العالمي، وأدى التعصب القومي إلى ما نراه اليوم من رفض للآخر.
- (١٢) انظر تقرير لجنة شو (مارس ١٩٣٠) حول البحث في أسباب انفجار الأوضاع في فلسطين في أغسطس ١٩٢٩، في: حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠) المجلد الثاني، وثيقة رقم ٣٥، ص ٢٢٥
- (١٣) تقرير اللجنة الخاص باضطرابات فلسطين في أغسطس ١٩٢٩، (Cmd 3530 of 1930)، ص ١٠٨.